481

الأمم المتحدة

# الجمعية العامة

الدورة السادسة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الاولى
الجلسة ٣١
المعقودة يوم الخميس
٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

## محضر حرفي للجلسة الحادية والثلاثين

الرئيس : السيد مروزفيتش (بولندا)

## المحتويات


- النظر والبت في مشاريع القرارات في إطار جميع بنود جدول الاعمال المتعلقة بنزع السلاح (تابع)
- تنظيم الاعمال



Distr. GENERAL
A/C.1/46/PV.31
19 November 1991

ARABIC


* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .


91-61710 ٢١٠٩ز(٩١)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٠ .

البنود ٤٧ الى ٦٥ من جدول الاعمال (تابع)

النظر والبت في مشاريع القرارات في إطار جميع بنود جدول الاعمال المتعلقة بنزع السلاح

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل ألمانيا الذي سيعرض مشروع القرار A/C.1/46/L.27 .

السيد ريتر فون فاغنر (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ، حيث أن هذه هي المرة الاولى التي أتكلم فيها أود أن أتقدم اليكم بأحر التهاني بمناسبة توليكم مهمتكم الجليلة الهامة . وأؤكد لكم كامل تعاون ودعم الوفد الالماني في هذا الصدد . ونتمنى لكم حسن الحظ وكل النجاح .

في عام ١٩٨٩ ، وهي آخر مرة نظرت فيها هذه اللجنة مسألة الميزانيات العسكرية ، كان هناك قراران حول هذا البند ، أحدهما قدمته رومانيا بعنوان "تخفيض الميزانيات العسكرية" والثاني قدمه وفدي بعنوان "الميزانيات العسكرية" .

ويسعدنا أن نذكر اليوم أن الوفدين نجحا هذه السنة في وضع النص المشترك المطروح عليكم باعتباره مشروع القرار A/C.1/46/L.27 . ونحن نعتز بصفة خاصة بهذه النتيجة لسببين . أولا ، إننا نعتبر دمج القرارين إسهاما في ترشيد عمل هذه اللجنة . فحينما تكون هناك مشاريع قرارات متشابهة المضمون بشأن جدول أعمالنا ينبغي بذل كل جهد من أجل دمجها في نص واحد . ونحن نرى أنه ليس هناك من مبرر لوجود مشاريع قرارات متوازية اللهم إلا اذا وجدت خلافات جوهرية في الرأي لا يمكن التغلب عليها بشأن المواضيع التي تتناولها .

ثانيا ، نفخر بهذا الدمج لانه يمثل واحدا من العديد من الخطوات الصغيرة العديدة التي قد تبدو غير ذات أهمية والتي توضح الآن أن أوروبا تغلبت على الانفصال والمواجهة السياسيين .

والفكرة الاساسية لأحد مشاريع القرارات السابقة ، وهي تخفيض الميزانيات العسكرية كوسيلة للنهوض بنزع السلاح قد تبين أنها مفرطة في التبسيط . فالتقدم في تحديد الاسلحة ونزع السلاح دائما ما ينتج عن عملية سياسية أوسع ، والميزانيات العسكرية تتبع هذه التطورات وتجسد مضمونها . ويتبين هذا حاليا في أوروبا التي يجري فيها تكييف الميزانيات العسكرية وفقا للمناخ السياسي الجديد .

ولو كان هذا التطور الأوروبي هو الخلفية الوحيدة لمشروع قرارنا لاحجمنا عن تقديم مشروع قرار جديد بشأن المسألة . بيد أنه من دواعي سرورنا أن نتبين ، بعد أن استمعنا بعناية الى البيانات التي أدلت بها الوفود في المناقشة العامة في هذه اللجنة ، ان مفهوم تدابير بناء الثقة يحظى الآن بتأييد يكاد أن يكون عالميا .

وعلى سبيل المثال قال ممثل كينيا خلال المناقشة العامة :

"ويعني مفهوم بناء الثقة إيجاد اطمئنان متبادل وتهيئة ظروف مؤاتية لتعزيز نزع السلاح وإحلال السلم والامن على نطاق عالمي . وبالتالي فإن تعزيز تدابير بناء الثقة وتنفيذها على الصعيد دون الاقليمي يشكلان جزءا لا يتجزأ من جهدنا لنزع السلاح على نطاق عالمي" . (A/C.1/46/PV.15 ، ص. ٣٣)

وقال السيد ممثل سري لانكا :

"ويتعين علينا أن نتخذ خطوات عاجلة لتكثيف جهودنا ، وذلك بتعزيز أنشطة بناء الثقة بحيث نمنع سوء الفهم أو الحسابات الخاطئة التي قد تؤدي الى مواجهة عسكرية لا يمكن عكس مسارها ... واذا توفرت المعلومات حول القدرات العسكرية والقابلية للتنبؤ والانفتاح في الشؤون العسكرية فإن ذلك سيهيئ الفرصة لخفض المواجهة العسكرية مما يؤدي الى تحقيق تخفيض واقعي في الميزانيات العسكرية" . (A/C.1/46/PV.6 ، ص. ٩)

ومن الواضح إذن أن الانفتاح والشفافية وتدابير بناء الثقة أمور قد اكتسبت أهمية عالمية .

والهدف الاساسي من مشروع القرار الروماني - الالماني المشترك هو إعطاء دفعة أكبر لمسألة تدابير بناء الثقة ، وذلك عن طريق التركيز على مجالين . إن الامم المتحدة ، منذ صدور قرار الجمعية العامة ١٤٢/٣٥ باء المؤرخ في ١٢ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٠ ، استحدثت نظاما موحدا للإبلاغ عن النفقات العسكرية . وزهاء ثلث الدول الممثلة هنا تشارك فيه .

ومن ثم من أهداف مشروع القرار هذا توجيه الثناء الى الدول التي تقدم بالفعل تقارير عن نفقاتها العسكرية والإعراب عن تقديرنا للأمين العام لتوفيره التقارير المتعلقة بهذه المسألة . بيد أننا نود في المقام الأول أن نشجع جميع الدول التي أحجمت حتى الآن عن تقديم تقارير عن نفقاتها العسكرية الي الأمين العام أن تقدم هذه التقارير في المستقبل . ونعتقد أنه نظرا لانتهاء المواجهة بين الشرق والغرب وانخفاض حدة التوتر في عدة مناطق نتيجة لهذا التطور ، فقد آن الأوان للدول التي لم تشارك بعد في نظام الإبلاغ أن تعيد النظر في موقفها .

وينبغي السعي الى تحقيق الانفتاح والوضوح في المسائل العسكرية ليس في ميدان النفقات العسكرية فحسب بل أيضا في غيره من المجالات ذات الأهمية العسكرية . ويعالج الفريق العامل الأول التابع لهيئة نزع السلاح هذه المسألة في سياق أوسع . وقد أنجزت بالفعل أعمال مفيدة كثيرة ، لكن إتمام مداولات الفريق العامل الأول في عام ١٩٩٣ كما هو متوقع سيظل يتطلب جهودا كبيرة من جميع الدول . ولهذا السبب نود أن نطلب الى جميع الدول المشاركة في هيئة نزع السلاح دعم هذه الهيئة بفعالية في سعيها من أجل إنجاز عملها المتصل بمسألة المعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية في عام ١٩٩٣ .

وأخيرا ، أود أن أتوجه بالشكر الى وفد رومانيا على تعاونه الممتاز في هذه المسألة ، والى جميع مقدمي هذا القرار على مساندتهم . وبالاضافة الى ذلك ، أود أن أطلب من جميع الدول الأخرى الحاضرة في اجتماع اللجنة هذا التصويت لصالح مشروع القرار هذا الذي يدعم نشاطين هامين في مجال بناء الثقة في المسائل العسكرية .

السيد نياغو (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إنني إذ أتحدث للمرة الأولى في هذه اللجنة ، يسرني للغاية أن أشارك المتكلمين الآخرين في تهنئة سيادتكم بمناسبة انتخابكم لرئاسة مداولاتنا . كما أود أن أتوجه بالتهنئة الى بقية أعضاء هيئة المكتب .

وفي مستهل حديثي ، أود أن أؤكد أن وفدي يؤيد تماما الاعتبارات التي انتهى الآن من عرضها زميلنا سعادة سفير ألمانيا ، السيد ريتر فون فاغنر أثناء عرضه لمشروع

القرار A/C.1/46/L.27 بشأن وضوح النفقات العسكرية . كما أود أن أشكر بدوري وفد المانيا ومقدمي المشروع الآخرين على تفهمهم أثناء صياغة هذا الاقتراح والدعوة له .

ويعكس مشروع القرار A/C.1/46/L.27 التطورات التي شهدها العالم والامم المتحدة في الاعوام القليلة الماضية . وفيما يتعلق بالامم المتحدة ، لا يغيب عن ذهني ، ضمن جملة أمور ، شاغل تطبيق نهج أكثر واقعية وفائدة في معالجة المشاكل المطروحة للنقاش ، من جهة ، وشاغل تقليل عدد القرارات ، من جهة أخرى . ويشمل مشروع القرار كلا من البندين الفرعيين (أ) و (ب) من البند ٤٧ من جدول الاعمال .

ويأخذ توافق آراء بين بلدان العالم في الظهور بشأن ما يمكن أن تقدمه زيادة الوضوح في الميدان العسكري من إسهام كبير في تعزيز الامن والاستقرار الدوليين . وكما أتيح لوفد بلادي أن يؤكد أثناء المناقشة العامة للجنة ، يساعد اتساع نطاق المشاركة في تقديم التقارير السنوية عن النفقات العسكرية على تعزيز الثقة المتبادلة .

كما أن الوضوح يمهد في الوقت ذاته السبيل لاتخاذ تدابير فعالة لتقليل الانشطة العسكرية ، والتسلح ، والقوات ، والميزانيات . وتجدر الإشارة ، في هذا الصدد ، الى تجربة الدول الاوروبية في إطار مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا . ومن الصعب تصور امكانية ابرام معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا دون الجهد الذي بذل طوال عدة سنوات من العمل التحضيري لصياغة وتنفيذ مختلف التدابير المتعلقة ببناء الثقة ، ابتداء من تلك التي تنص عليها وثيقة هلسنكي الختامية ذاتها .

واتخذ مقرر آخر في العام الماضي ، في فيينا ، ينص ، ضمن جملة أمور ، على التبادل السنوي للمعلومات فيما بين بلدان مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا بشأن ميزانياتها العسكرية على أساس فئات نظام الامم المتحدة للإبلاغ الموحد عن النفقات العسكرية . وهكذا تتضافر التدابير المتخذة على الصعيد الاقليمي مع الجهود المبذولة في إطار الامم المتحدة على الصعيد العالمي . ونأمل في أن يلقى هذا النهج ، ومشروع القرار ذاته ، تأييدا عاما من الوفود المشاركة ، حتى يتسنى اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء .

السيد ريتر فون فاغنر (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

أتكلم الآن عن البند ٥٩ من جدول الأعمال ، "الأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية (البيولوجية)" . وأود أن أعرب عن تأييد الحكومة الالمانية لمشاريع القرارات الثلاثة A/C.1/46/L.36 و A/C.1/46/L.16 و A/C.1/46/L.9 ، التي شاركت ألمانيا في تقديمها جميعها .

وأود على وجه الخصوص أن أركز على موضوع مشروع القرار A/C.1/46/L.36 الذي يعالج مفاوضات مؤتمر نزع السلاح بشأن فرض حظر شامل للأسلحة الكيميائية . وما زالت مفاوضات جنيف بشأن وضع اتفاقية متعددة الاطراف للحظر الكامل والفعال لاستحداث وانتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية ولتدميرها مستمرة منذ عدد من السنوات . وطوال عدد من السنوات أيضا ، ظلت هذه اللجنة تتخذ قرارات تدعو مؤتمر نزع السلاح الى تكثيف أعماله . ومشروع القرار A/C.1/46/L.36 لهذا العام ليس جديدا في هذا الصدد ، بيد أن أهميته بالنسبة للحوار العالمي بشأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح قد زادت زيادة كبيرة .

وبعد أن أتيحت لنا الفرصة للاستماع في هذه الغرفة أمس لتقرير السفير باتسانوف ، رئيس اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية ، نعرف أن المفاوضات في جنيف قد توصلت الى نقطة تحول وأن الخروج من المأزق أصبح في متناول أيدينا ومن ثم إن مشروع القرار A/C.1/46/436 يذكر أن الجمعية العامة :

"تحث بشدة مؤتمر نزع السلاح على أن يقوم ، على سبيل الأولوية العليا ، بحل القضايا المعلقة خلال الشهور القادمة توصلا الى اتفاق نهائي خلال دورته لعام ١٩٩٣" .

وإذا لم يتمكن مؤتمر نزع السلاح من تحقيق هذه المهمة ، فإن آثار ذلك على الحوار العالمي لتحديد الأسلحة قد تكون خطيرة ، حيث أن التشعبات الإيجابية للنجاح من شأنها أن تتجاوز بكثير مجرد نزع السلاح الكيميائي .

واسمحوا لي أن أتناول بالتفصيل الأهمية البالغة لاتفاقية تحظر الأسلحة الكيميائية والحاجة الى هذه الاتفاقية والفرص التي تتيحها .

ولا تمثل الأسلحة الكيميائية وسائل حربية قاسية ومقيتة على نحو خاص فحسب ، بل ان قيمتها العسكرية موضع شك بالغ على أحسن تقدير ويمثل وجودها المشروع المستمر خطرا كبيرا على السلم والأمن الدوليين . وقد أكدت حرب الخليج وما سبقها من أحداث الاستنتاجات الثلاثة التالية : أولا ، قد تكون الأسلحة الكيميائية مناسبة لترهيب المدنيين العزل . بيد أنها غير مناسبة ، فيما يبدو ، لأن تحدد نتيجة حرب حديثة ، كما أنها لا توفر رادعا يحول دون اندلاع الحرب ؛ ثانيا ، رغم الفائدة العسكرية المحدودة للأسلحة الكيميائية فإن لها خصائص سياسية ضارة للغاية : ففي أيدي معتدين دون ضمير يمكنها أن تهيئ القيام بأعمال عسكرية وسياسية مغامرة ؛ ثالثا ، إن جهود عدم الانتشار غير كافية لاحتواء الخطر الذي تشكله الأسلحة الكيميائية على المجتمع الدولي .

واذا ما نظرنا الى الدروس المستفادة من حرب الخليج ، فقد نتساءل عن سبب هذه الصعوبة البالغة التي نجدها فيما يبدو لاستكمال مفاوضات جنيف . إن الفوائد

الأمنية التي من شأن حظر شامل على الأسلحة الكيمياوية أن يحققها واضحة الى حد يصعب معه أن نفهم وجود أي تردد . ومن شأن هذه الفوائد الأمنية أن تفيد كل البلدان على الرغم من أنه قد تكون للبعض منها مصلحة خاصة في عقد اتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية . ولقد قال أحد العلماء الصينيين يعمل في معهد الأبحاث للدفاع الكيميائي في بيجينغ مؤخرا :

"... تواجه البلدان النامية تهديدا خطيرا من الأسلحة الكيميائية يفوق ما تواجهه البلدان المتقدمة النمو ، ولا يشير دهشتنا أن كل استخدامات الأسلحة الكيميائية بعد الحرب العالمية الأولى كانت ضد البلدان النامية .

"... والقول إن 'الأسلحة الكيميائية تعد بمثابة القنبلة النووية للرجل الفقير' قول خاطئ . والقول الصحيح هو أن 'الأسلحة الكيميائية هي سيف ديمقليس المسلط على رأس الرجل الفقير'" .

توفر الفوائد الأمنية الفورية التي تنجم عن الحظر الشامل على الأسلحة الكيميائية بالفعل سببا قويا لنحث بشدة مؤتمر نزع السلاح على استكمال المفاوضات في جنيف . بيد أن هناك أسبابا قوية أخرى - أسباب تتجاوز الأسلحة الكيميائية .

وقد يكون مستقبل تحديد الأسلحة المتعدد الأطراف ومستقبل نزع السلاح في كفة الميزان الآن . ومن الصعوبة البالغة الإبقاء على الزخم في عملية معقدة وطويلة الأمد مثل عملية تحديد الأسلحة المتعدد الأطراف ما لم تحقق نتائج ملموسة وواضحة . ويتطلب النجاح في هذا المجال عقد معاهدات . ولم يصدر مؤتمر نزع السلاح في شكله الراهن نصا واحدا لمعاهدة دولية . وتعد اتفاقية التغيير في البيئة المعقودة في ١٨ أيار/مايو ١٩٧٧ آخر إنجاز تحقق في مجال التحديد الشامل للأسلحة حتى هذا التاريخ . وبينما تكثر معاهدات نزع السلاح بين الخصمين السابقين بالحرب الباردة ، فإن تحديد الأسلحة على نطاق شامل قد توقف فيما يبدو .

ويمكن لهذه الصورة القاتمة الى حد ما أن تتغير تغيرا جذريا اذا تمكن في النهاية مؤتمر نزع السلاح من حسم بعض القضايا القليلة المتبقية المتعلقة باتفاقية

الأسلحة الكيميائية ومن شأن الاتفاقية أن توفر قوة دفع جديدة هائلة لعملية التحديد الشامل للأسلحة ، ومن شأن تحرير البشر من تهديد الأسلحة الكيميائية أن تكون له آثار إيجابية تتجاوز أهمية المسائل قيد التفاوض .

وبالاضافة الى الفوائد الأمنية المباشرة ، من شأن الدول الأطراف في الاتفاقية أن تكتسب خبرة جديدة تماما بتطبيقها مجموعة من الأحكام لم يسبق لها مثيل بشأن نزع السلاح الشامل والتحقق . وإن الخبرة في تطبيق صكوك الاتفاقية من شأنها أن تسهم في أن تفهم الناس أن نزع السلاح الذي يعتد به لا يقلل المخاطر بل الفرص ، ولا يمثل خطرا على السيادة الوطنية بل يمثل فرصة للبناء على أسس وفرتها صياغة مفهوم تعاوني جديد للأمن الدولي .

وبالنظر الى المشاكل التي ما زال ينبغي التفاوض بشأنها لعقد اتفاقية الأسلحة الكيميائية في إطار أوسع نطاقا ، فإن الأهمية النسبية لهذه المشاكل لا بد انها أصبحت أشد وضوحا بعد وضعها في منظورها الحقيقي . ويجب ألا تكون العقبات المتبقية غير قابلة للتغلب عليها رغم أنها تتعلق بأمور خطيرة مثل التحقق . وحيث أنه يوجد لدينا تصور بشأن القضايا الهامة التي يتقرر مصيرها الآن ، فإننا سنتغلب عليها .

وسيعتمد نجاح اتفاقية الأسلحة الكيميائية الى حد كبير على القبول العام لها . وفي هذا الصدد ، كانت المناقشة العامة في هذه اللجنة مبعث تشجيع كبير لنا . وقد أعلنت معظم الوفود عن دعمها الكبير لمفاوضات جنيف واهتمامها بنجاحها . إن جاذبية الاتفاقية ستقوم بدور رئيسي في إضفاء الطابع العالمي عليها . بيد أن هناك حاجة الى أكثر من ذلك ، وبخاصة التدليل على الإحساس بالمسؤولية على الصعيد الاقليمي . وفي بعض المناطق ، قد يقتضي الأمر التوصل الى حلول للمنازعات السياسية القائمة منذ زمن بعيد قبل النظر في الانضمام الى اتفاقية الأسلحة الكيميائية . بيد أنه يمكن أن يكون هذا الفكر مخطئا : فقد أوضح التاريخ الحديث أن معاهدات تحديد الأسلحة ليست أمورا كمالية تتبع السلم ؛ إنها صكوك حيوية في إحلال السلم وتعزيزه .

لقد آن الاوان لأن نفرض حظرا شاملا على الاسلحة الكيميائية . وبعد فترات طويلة من المناقشات الحادة والركود ، نواجه فرصة فريدة . لنغتنم هذه الفرصة كيما يتسنى للجنة الاولى أن تعتمد بعد عام من الآن بتوافق الآراء نصا لاتفاقية للاسلحة الكيميائية .

السيد ستانكوف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود وفد بلغاريا أن يعرض بإيجاز بعض التعليقات على البند ٦٠ (د) من جدول الاعمال ، "تحويل الموارد العسكرية الى الاغراض المدنية" ، وهو البند المدرج على جدول أعمال هذه الدورة عملا بالقرار ١١٦/٤٤ ياء . ونود أن نشير ، مع التقدير الواجب ، الى تقرير الامين العام الذي يعبر عن آراء عدد من الدول الاعضاء بشأن مختلف جوانب هذه المسألة المعقدة .

إننا نقدر تمام التقدير الاعمال التي اضطلعت بها الامانة العامة للامم المتحدة في السنوات الاخيرة ، وبصفة خاصة إدارة شؤون نزع السلاح ، في مساعدة الدول الاعضاء في جهودها الرامية الى البحث عن أفضل السبل للاستفادة ، على أساس متبادل ، من الخبرات التي اكتسبتها في تحويل هذه الموارد العسكرية لتلبية احتياجات التنمية الاقتصادية .

وبلغاريا من بين البلدان التي تسعى جاهدة لكي تتفاعل على نحو مناسب مع التغييرات الجذرية التي تطرأ على المجال الامني على الصعيدين الاوروبي والعالمي على السواء ، وذلك بالقيام بجملة أمور من بينها اتخاذ خطوات جدية للتنفيذ العملي لهذا النوع من التحويل . وربما كان أهم ما يتميز به البرنامج الوطني في بلغاريا لتحويل الصناعات العسكرية هو أن هذا التحويل يجري بالتوازي مع الانتقال من الاقتصاد المركزي الموجه الى اقتصاد السوق الحرة الذي يجري تنفيذه في ظروف تكتنفها أزمة اقتصادية خطيرة .

وقد اكتسبنا بالفعل بعض الخبرات من تنفيذ هذا البرنامج . ففيما بين عامي ١٩٨٨ و ١٩٩١ ، حوّلت بلغاريا على نحو فعال ٤٠ في المائة من قدراتها في مجال الإنتاج العسكري ، في حين ارتفع الإنتاج المدني للصناعات العسكرية بمعامل قدره ٤,٥ . وخلال السنة الحالية وحدها ، بدأت منشآت الصناعات العسكرية في إنتاج ما يربو على ١٠٠ منتج جديد من منتجات الاغراض المدنية . وقد زادت صعوبة تنفيذ هذه التدابير وغيرها من التدابير المشابهة بسبب الحاجة الى مراعاة المواصفات

التكنولوجية للمصانع الحربية الحالية وقدراتها ، والحفاظ على مستوى عال من كفاية إنتاجها بالقياس الى التكاليف عند تحويلها الى الاغراض المدنية .

وتحتاج بلغاريا الى مساعدات كبيرة في هذا المجال ، وتحقيقا لهذا الغرض ، أقامت بلغاريا صلات عمل مع شركات في المانيا والنمسا والولايات المتحدة واليابان واليونان بغية القيام بجهود مشتركة في مجالات البحوث والتنمية والتصنيع والتسويق الخاصة بالمنتجات المتصلة بهذا التحويل ، وذلك عن طريق جملة أمور منها الاستثمار في الإنتاج الجديد ، وإقامة مشروعات مشتركة .

وفي نفس الوقت نحاول أن نتوخى الواقعية باتباع نهج عملي حقيقي في هذا الميدان . ومن ثم ، فإن الآراء التي تبادلناها حتى الآن في الامم المتحدة بشأن دور المنظمة في معالجة مسألة التحويل ، بالإضافة الى الخبرة التي اكتسبتها بلغاريا من قبل في هذا المجال ، جعلتنا نخلص الى أنه في هذه المرحلة لا يوجد من الاسباب الجدية ما يدعونا الى أن نتوقع أنه من الممكن اعتماد نهج عالمي موحد صوب التحويل ، من شأنه أن يؤدي الى نتائج مُثلى في جميع الاحوال ولكل دولة تأخذ به .

وقد أضحينا الآن أكثر إدراكا بأن العوامل الرئيسية التي تحفز الدولة على انتهاج سياسة ما ، وبالنسبة لمسائل التحويل بصفة خاصة ، هي العوامل الاقتصادية وليست العوامل ذات الطابع السياسي . والعراقيل الواضحة التي تقف في طريق اعتماد مدونة سلوك مشتركة تتصل بعملية التحويل ، تكون مقبولة من كل الدول وملزمة لها ، خاصة في محفل نيابي واسع النطاق مثل الامم المتحدة ، تدعونا الى الاعتقاد بأن أنسب طريق تسلكه البلدان لمعالجة مسألة التحويل العسكري هو أن يعتمد كل بلد على حدة نُهُجا خاصة تكون متوازنة وعملية بصفة عامة ، وتتفق تماما وظروفه الخاصة .

وفي قيامنا بذلك علينا ، بطبيعة الحال ، ألا نتجاهل إمكانيات تبادل الآراء والخبرات على الصعيد متعدد الاطراف ، فيما يتعلق بمسائل التحويل العسكري ، وذلك إما في إطار وبمساعدة الامم المتحدة وغيرها من المحافل متعددة الاطراف ذات الصلة أو بطرق أخرى .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لممثل يوغوسلافيا الذي سيعرض مشروع القرار A/C.1/46/L.21 .

السيد زوغيتش (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أتشرف بعرض مشروع القرار A/C.1/46/L.21 ، المعنون "تقرير مؤتمر نزع السلاح" ، وذلك بالنيابة عن مجموعة مقدمي مشروع القرار التي تتألف من : اثيوبيا ، إكوادور ، اندونيسيا ، جمهورية إيران الإسلامية ، باكستان ، البرازيل ، بيرو ، الجزائر . سري لانكا ، فنزويلا ، فييت نام ، كمبوديا ، كوبا ، كولومبيا ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، ميانمار ، نيجيريا ، الهند ، يوغوسلافيا .

يشهد مشروع القرار المعروض أمامنا على الاهمية التي نعلقها على أعمال مؤتمر نزع السلاح . ونحن مقتنعون بأنه في ظل المناخ الدولي الحالي الذي يجري فيه الآن إحراز تقدم مضموني على الصعيدين الثنائي والإقليمي ، اكتسب المؤتمر مزيدا من الاهمية بوصفه المحفل الوحيد للمجتمع الدولي لمفاوضات نزع السلاح المتعددة الاطراف . وفي الوقت نفسه ، وفي ظروف تكتسب فيها المفاوضات الثنائية دفعة جديدة ، نجد لزاما علينا أن نؤكد مرة أخرى أن الجهود متعددة الاطراف والمفاوضات الثنائية ينبغي أن يكمّل كل منها الاخر .

ويرد في مشروع القرار الذي نقترحه تأكيد خاص على الإنجازات الكبرى التي تحققت في المفاوضات المتعلقة بوضع مشروع اتفاقية عالمية وشاملة بشأن الاسلحة الكيميائية . ولذلك ، فإننا نرحب بهذه التطورات الإيجابية ونحث مؤتمر نزع السلاح على تكثيف أعماله بغية استكمال هذه المفاوضات في عام ١٩٩٣ .

ونحن مقتنعون بأنه ينبغي لمؤتمر نزع السلاح ، بوصفه الهيئة التفاوضية المتعددة الاطراف الوحيدة المعنية بنزع السلاح ، أن يكون هو الهيئة التي تضطلع بالدور الرئيسي في التفاوض على جميع المسائل ذات الاولوية في مجال نزع السلاح ، ولا سيما تلك المتصلة بنزع السلاح النووي . ومع ذلك ، فإننا نعرب عن أسفنا لأن ذلك لم يتحقق هذا العام أيضا . ونتيجة لذلك ، يعرب مقدمو مشروع القرار

عن أسفهم لأن مؤتمر نزع السلاح لم يتمكن من بدء مفاوضات بشأن المسائل النووية المدرجة على جدول أعماله .

وكما كان الحال في العام الماضي ، فقد أُولي اهتمام خاص للجهود التي بُذلت لتحسين أداء المؤتمر ، الأمر الذي نرى أنه يسهم في فعالية أعمالنا . وفي الوقت نفسه ، نقترح أن تطلب الجمعية العامة الى مؤتمر نزع السلاح أن يعزز أعماله ، وأن يزيد من ولايته فيما يتعلق بالمفاوضات المضمونية ، وأن يعتمد تدابير ملموسة تتعلق بقضايا نزع السلاح المحددة ذات الأولوية في جدول أعماله ، وأن تحث المؤتمر على أن يسند ولايات تفاوضية للجان المخصصة بشأن جميع بنود جدول الأعمال .

وقبل أن اختتم بياني ، أود أن أعرب عن تقديرنا لكل الوفود التي ذكرتها على تعاونها البنّاء بوصفها مشاركة في تقديم مشروع القرار A/C.1/46/L.21 ، وللوفود الأخرى التي طرحت علينا آراءها . وفي نفس الوقت ، يعرب وفدي ، مع مقدمي مشروع القرار الآخرين ، عن استعداده لمتابعة المزيد من المفاوضات مع جميع الوفود المهتمة ، آملا في أن يحظى مشروع القرار ، حالما يطرح للتصويت ، بالتأييد على أوسع نطاق .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لممثل الهند ، الذي سيعرض مشروعي القرارين A/C.1/46/L.19 و A/C.1/46/L.20 .

السيد شاه (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : على مدى الاسبوعين الماضيين ، استمعنا الى بيانات عديدة ترحب بالتغييرات الإيجابية الكثيرة التي طرأت على الحالة السياسية العسكرية والحالة الأمنية في العالم . إن التغييرات المذهلة التي طرأت على مسرح الأحداث في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وفي أوروبا الشرقية ، وانتهاء الحرب الباردة ، وانتهاء المجابهة بين الشرق والغرب وأثرها على آفاق السلم ونزع السلاح ، والإعلانات الانفرادية عن قرارات لتفكيك وتدمير بعض أجزاء من الترسانات النووية الرهيبة لدى البلدان الحائزة للأسلحة النووية ، وتحسُّن المناخ السياسي المؤاتي لإجراء تخفيضات أخرى - تشكل جميعها في الواقع تغييرات إيجابية للغاية .

إننا نعتقد أن ما حدث من تغيير في النهج المتبع حيال نزع السلاح النووي أمر محمود ، وإن جاء متأخرا . ونحن نصغي باهتمام عندما يطلب من البلدان غير الحائزة للأسلحة النووية أن تستجيب لهذه التغييرات في نهجها حيال نزع السلاح . لكننا نعتقد أيضا أن هذه التغييرات ، وإن كانت محمودة ، يجب ألا تعمينا عما عداها من حقيقة واقعة . وهذا يتصل أيضا بالتغييرات المرتقبة .

لم يحدث أي تغيير في الاعتقاد السائد بأن الأسلحة النووية ضرورية للأمن ، وأن الترسانات النووية الحالية لا تزال قادرة على تدمير العالم عدة مرات . وبالرغم من انتهاء المجابهة بين الشرق والغرب لا يوجد أي تغيير في النهج المتعلق بمذهب الردع . كما لا يوجد أي تغيير في سياسة الاحتفاظ بالحق في إجراء تفجيرات نووية لأغراض التسلح . فإنتاج الأسلحة النووية والتحسين النوعي لها عن طريق التحسينات التكنولوجية والعلمية ، وإنتاج المواد الانشطارية ، وتصنيع منظومات إطلاق الأسلحة النووية ، وتجارب الأسلحة النووية ، كل هذا مازال مستمرا ، ولم يحدث أي تغير في السياسات التي لا تريد التخلي عن الحق في استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها بالرغم من التأكيد المحمود بأن الحرب النووية لا يجب خوضها ولا يمكن كسبها ، وبالرغم من آراء الخبراء التي لا تعد ولا تحصى عن "الشتاء النووي" وعن نهاية كل أنواع الكائنات الحية لو استخدمت الأسلحة النووية سواء عن عمد أو عن طريق الصدفة .

إن الغالبية العظمى من بني الإنسان تريد عالما خاليا من الأسلحة النووية . فهم يريدون نزع سلاح كاملا . ويريدون أيضا إزالة كل الأسلحة النووية من على وجه الأرض ومن الفضاء الخارجي . وهذه هي أهدافنا وغاياتنا . ويجب أن تظل هي أهداف الإنسانية التي يجب ألا تتغير أو تضعف بغض النظر عن أوجه التحسن في المناخ الدولي - وهو ما نرحب به .

ويعتقد وفد بلادي أن هذه الأهداف أهداف قابلة للتحقيق ، وإن اختلفت المفاهيم الخاصة بتحقيقها . ووفد بلادي متفائل بأن المجتمع الدولي مثلما يتفاوض

الآن على فرض حظر تام على استخدام الاسلحة الكيميائية والتكسينية بالإضافة الى حظر إنتاجها وتخزينها سيتمكن يوما ما من التفاوض على إبرام اتفاقية تقضي بحظر استخدام الاسلحة النووية ووقف كل تجارب الاسلحة النووية وإنتاجها بل والإزالة الكاملة لها . لكننا نعتقد أنه من الضروري أن نكرر التأكيد على هذه الاهداف وأن نواصل تقديم المقترحات الكفيلة بتحقيقها . فهذه المقترحات لا يمكن أن تصبح عقيمة أو غير ضرورية - كما قد يعتقد البعض - لمجرد أن المناخ السياسي قد تغير . فالمناخ السياسي المتغير يفضي - في الحقيقة - الى تنفيذ الأفكار الواردة في مشاريع القرارات التي نقدمها .

وبهذه الروح يود وفد بلادي أن يعرض مشروعي قرارين ، أولهما هو مشروع القرار A/C.1/46/L.19 الخاص ب "تجميد التسلح النووي" والمقدم من اندونيسيا والسودان والمكسيك وميانمار بالإضافة الى الهند ، وهي بلدان تمثل مناطق العالم الثلاثة غير النووية الاكثر اكتظاظا بالسكان . إن فحوى مشروع القرار A/C.1/46/L.19 هي نفس فحوى قرارات السنوات السابقة ، فهو يطلب الى جميع الدول الحائزة للاسلحة النووية أن توافق على تجميد شامل للتسلح النووي ، يتجاوز كثيرا التخفيضات الفردية في بعض فئات الاسلحة ، وهو ما أعلنته دولتان حائزتان للاسلحة النووية . فالتجميد الشامل للاسلحة يتضمن ، في جملة أمور ، حظرا شاملا للتجارب النووية ، ووقفا كاملا لصنع جميع الاسلحة النووية وناقلاتها ، ووقفا كاملا لإنتاج المواد الإنشطارية لاغراض صنع الاسلحة .

أما مشروع القرار الثاني فهو A/C.1/46/L.20 بشأن "اتفاقية حظر استعمال الاسلحة النووية" مشروع القرار هذا مقدم من اثيوبيا وأفغانستان وإكوادور واندونيسيا وبنغلاديش وبوتان والجزائر وفييت نام وماليزيا ومدغشقر ومصر ويوغوسلافيا بالإضافة الى الهند . ويكرر مشروع القرار الاقتناع بأن الإزالة الكاملة للاسلحة النووية لا تزال هي الهدف ، ويطلب الى مؤتمر نزع السلاح أن يبدأ في المفاوضات بغية التوصل الى اتفاق بشأن اتفاقية دولية تحظر استعمال الاسلحة النووية أو التهديد باستعمالها في أي ظرف من الظروف .

إنها لميزة يحظى بها وفد بلادي إذ يتولى عرض مشروعي القرارين نيابة عن جميع مقدميهما الذين نتقدم إليهم بشكرنا . ونحن نحث كل الدول الاعضاء على أن تسهم إسهاما إيجابيا في المناخ الدولي المتغير وذلك بتأييد مشروعي القرارين ، ثم اتخاذ إجراء لتنفيذهما .

السيد مارين بوش (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : إن وفد المكسيك مشارك في تقديم مشروع القرار A/C.1/46/L.19 المعنون "تجميد التسلح النووي" ، الذي قام ممثل الهند بعرضه توا . وأهداف مشروع القرار هذا قد أسيء فهمها مرارا وتكرارا . فتجميد التسلح النووي ، كما هو معلن في الديباجة ، ليس غاية في حد ذاته بل هو بالاحرى خطوة فعالة صوب منع التحسين النوعي للاسلحة النووية الحالية . وهذا التدبير سيكون أكثر فعالية إذا ما اتُخذ أثناء فترات التفاوض حيث أنه يساعد على بناء الثقة بين الدول .

ومن هنا ، فإننا لا نحاول تجميد الترسانات النووية على مستوياتها الحالية من حيث الاعداد ، لكننا بدلا من ذلك نحاول منع استمرار زيادة قدرتها التدميرية ، وهذا لا يعني عدم تخفيض أعدادها . ولكن الإخفاق في إيقاف تحديث الاسلحة من شأنه أن يجعل أي تدبير للحد من الاسلحة عديم الجدوى . فما هي جدوى الإقلال من أنواع معينة من الاسلحة بل وإزالتها من منطقة ما إذا ما استمرت نفس المنطقة تتعرض للتهديد باستخدام أسلحة أكثر قوة ، بل من الممكن أن يجري التحكم فيها من الفضاء .

وفي ظل المناخ الدولي الجديد ، وإعلان الدول النووية الكبرى عن تدابير انفرادية هامة لنزع سلاح لا يكون هناك وقت أفضل من هذا لاقتراح تجميد شامل للتسلح النووي ، وهو ما اقتُرح في مشروع القرار . وهنا نتساءل لماذا يستمر إنتاج أسلحة نووية ومواد انشطارية جديدة ، في حين لم يتقرر بعد مصير الاسلحة الموجودة حاليا . ونحن نشاهد بإلحاح الدول الحائزة للاسلحة النووية أن تتوصل الى اتفاق بشأن تجميد شامل للتسلح النووي ، يتضمن أولا ، حظرا شاملا لتجارب الاسلحة النووية وناقلاتها ،

وثانيا ؛ الوقف الكامل لصنع الاسلحة النووية وناقلاتها ؛ وثالثا ؛ حظرا لاي وزع آخر للاسلحة النووية وناقلاتها ، وأخيرا ؛ الوقف الكامل لإنتاج المواد الانشطارية لاغراض صنع الاسلحة .

إن هدفنا - كما هو واضح - هو سد السبيل أمام إنتاج منظومات الاسلحة النووية . وبهذه الطريقة وحدها يمكن أن يكون هناك معنى للتدابير المقترحة لتخفيض الترسانات النووية . لانه من السخف أن نقلل من بعض الاسلحة النووية بينما نواصل إنتاج غيرها .

السيد شكري (مصر) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إنه لمما يشرف وفد مصر أن يتولى عرض مشروع القرار A/C.1/46/L.25 بشأن "منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي" نيابة عن مقدميه اثيوبيا ، والارجنتين ، والاردن ، واندونيسيا ، وجمهورية إيران الإسلامية ، وأيرلندا ، والبرازيل ، وبيرو ، وشري لانكا ، والسويد ، والصين ، وفنزويلا ، وفييت نام ، والمكسيك ، وميانمار ، ونيجيريا ، ويوغوسلافيا ، وبلدي (مصر) . كما أود أن أعلن أن وفد الهند قد أعرب عن قراره الانضمام الى مقدمي هذا النص .

إن التطورات السريعة التي لا تزال تتكشف في ميدان علوم وتكنولوجيا الفضاء تلهب خيال البشرية حول الاحتمالات الكبيرة المقبلة . إن الفوائد الملموسة التي وفّرها بالفعل الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي قد دعمت الرغبة العارمة لدى الغالبية الساحقة للمجتمع الدولي في ضرورة بذل كل جهد ممكن لمحاولة الحفاظ على هذا المجال الشاسع كمنطقة خالصة للتعاون الدولي ، لا تستخدم إلّا في الاغراض السلمية التي تعود بالنفع على كل البلدان بغض النظر عن درجة تطورها الاقتصادي والعلمي .

إن التطورات السارة التي تشهدها العلاقات الدولية في الوقت الراهن وتنبئ بمقدم حقبة جديدة من التعاون والسلم والأمن على الصعيد الدولي ، ومن الجهود البنّاءة الرامية الى نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة ، لا بد وأن تترك تأثيرا هائلا على جهودنا المشتركة التي تستهدف منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي . ولما كانت الجهود الثنائية تكمل وتعزز الجهود المتعددة الأطراف ، فإن الوفود المشتركة في تقديم مشروع القرار مقتنعة بأن كلا من الجهود الثنائية والمتعددة الأطراف المبذولة في هذا الصدد يجب أن تتواصل وتتقدم بشكل فعال إذا ما كان لنا أن نحقق أهدافنا . ونحن ملتزمون بالإسهام في منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي بكل الموارد المتاحة لنا ، وخاصة في إطار المحافل الدولية المختصة . وهذا عنصر ضروري لتعزيز السلم والأمن الدوليين ولإزالة المخاطر التي يشكلها أي تصاعد في سباق التسلح ، يقتضي اتخاذ تدابير عملية وملموسة لتنفيذ القرارات القاضية بمنع عسكرة الفضاء الخارجي .

ونحن نلاحظ أيضا نتيجة العمل الذي اضطلعت به في هذا الصدد اللجنة المخصصة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي خلال دورة العام الحالي لمؤتمر نزع السلاح ، ونأمل أن تحقق اللجنة المخصصة خلال دورة ١٩٩٣ مزيدا من التقدم في دراسة وتحديد القضايا المتصلة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي .

مشروع القرار A/C.1/46/L.25 ، المعروض الآن على اللجنة الأولى ، ييسر على منوال القرار المتخذ في العام الماضي ، والذي كان قرارا توفيقيا . وقد أُدخلت تغييرات طفيفة - كانت ذات طابع تقني أو تحريري في أحيان كثيرة أو كانت تستهدف في أحيان أخرى إضفاء مزيد من الوضوح دون المساس بالفحوى الأساسية التي حظيت بتأييد واسع النطاق في العام الماضي .

واتباعا لما أصبح الآن تقليدا مرعيا ، تعاونت وفود سري لانكا وفنزويلا ومصر هذا العام ، في إجراء مشاورات مع المجموعات المختلفة من أجل التوفيق بين شتى الاقتراحات التي أُبديت بشأن مشروع القرار هذا . ولعلي أضيف أن عدد

الاقتراحات كان محدودا هذا العام نتيجة الإنجاز الكبير الذي تحقق في صياغة قرار العام الماضي - وهو إنجاز ينبغي أن ينسب الفضل فيه الى السيد راسابوترام سفير سري لانكا .

وختاما ، أعرب عن أملي في أن يحظى مشروع القرار A/C.1/46/L.25 بالتأييد الساحق الذي ناله مشروع القرار المتعلق بهذا البند في العام الماضي .

السيد غارسيا موريتان (الارجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) :

لقد عرض ممثل مصر توا مشروع القرار A/C.1/46/L.25 المعنون "منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي" .

إننا نرى أن مشروع القرار هذا إسهام كبير في الانشطة التي انتهى من تنفيذها مؤخرا مؤتمر نزع السلاح ، لأن اللجنة المخصصة التي أنشأها المؤتمر منذ ست سنوات ما برحت تسعى الى تحديد مجالات الاتفاق . وحيث أن وفد بلدي قد ترأس تلك اللجنة في دورة ١٩٩١ ، فإنني أود أن أؤكد على أجزاء معينة من تقرير مؤتمر نزع السلاح توضح أن اللجنة المخصصة قد بذلت جهودا صادقة للتوصل الى اتفاق في ميدان لا تتسم فيه تلك المهمة بالسهولة دوما .

يوضح التقرير أن اللجنة المخصصة قد اعتمدت هذا العام منهجية أكثر اتساما بالطابع الدينامي والعملي أتاحت لها إخضاع البند المعروض عليها لبحث أكثر تفصيلا . فقد أعد الرئيس مجموعة قوائم بالمواضيع المختلفة بهدف تنظيم المناقشة بطريقة مرتبة ، بالتركيز على المسائل التي توليها الوفود أقصى اهتمام ، وتنحية المسائل التي يبدو أنها تحظى بقدر أقل من الاهتمام . وهذه القوائم مرفقة بتقرير اللجنة المخصصة التابعة لمؤتمر نزع السلاح (A/46/27 ، الفقرة ٩١) ، ويمكن الاسترشاد بها في المداولات المقبلة .

وقد حظيت اللجنة المخصصة ، للمرة الأولى منذ إنشائها في ١٩٨٥ ، بمساعدة "أصدقاء الرئيس" لدى تناول المواضيع الثلاثة التالية : الجوانب الإصطلاحية المتصلة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ؛ والمسائل المتصلة بالتحقق من الاسلحة

المضادة للتوابع ؛ وتدابير بناء الثقة ، بما في ذلك إدخال تحسينات على قواعد البيانات الحالية والمقبلة المتعلقة بالانشطة الفضائية .

إن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي مسألة تتسم بأهمية جوهرية لامن الدول جميعا ، سواء كانت دولا فضائية أو لم تكن . وقد أظهر مؤتمر نزع السلاح اهتماما بهذه المسألة وعكف ، كما يتضح من برنامج عمل اللجنة المخصصة ، على السعي الى تحديد مجالات الاتفاق .

ونحن نثق ، في هذا الصدد ، بأن مشروع القرار A/C.1/46/L.25 ، الذي تولى التفاوض بشأنه ممثلا سري لانكا ومصر ، سيعطي قوة دفع جديدة لعمل مؤتمر نزع السلاح . ولذا فإننا نؤيده تأييدا كاملا .

السيد سالازار (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : إن وفد فنزويلا يولي اهتماما خاصا لمشروع القرار A/C.1/46/L.25 ، بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ، الذي تولّى عرضه ممثل مصر .

بموجب مشروع القرار تؤكد الجمعية العامة مجددا على أهمية وإلحاح مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ، تعترف في الوقت ذاته بجملة أمور منها أن النظام القانوني الساري على الفضاء الخارجي لا يضمن بذاته منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي .

إن معاهدة عام ١٩٦٧ الخاصة بالمبادئ المنظمة لانشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي ، بما في ذلك القمر والاجرام السماوية الاخرى قد دخلت حيز النفاذ ، وقد اعترفنا جميعا بأنها تضطلع بدور هام في تنظيم الانشطة المتصلة بالفضاء الخارجي . غير أننا لم نكن نتوقع وقت التفاوض حول هذه المعاهدة ودخولها حيز النفاذ إمكانية استحداث أسلحة استراتيجية ومنظومات دفاعية يمكن تشغيلها في الفضاء الخارجي ومن الفضاء الخارجي والى الفضاء الخارجي . ولذا أكدنا مجددا على أن النظام القانوني الساري على الفضاء الخارجي لا يستطيع في حد ذاته أن يمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي .

من المعروف حق المعرفة أن مؤتمر نزع السلاح يضطلع بالدور الرئيسي في التفاوض ، حسب الاقتضاء ، بشأن شتى الاتفاقات المتعددة الأطراف المتصلة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي بجميع جوانبه . ومنذ عدد من السنين ما برحت اللجنة المخصصة التابعة لمؤتمر نزع السلاح تضطلع بعمل مفيد في تحديد وتقييم شتى جوانب هذا الموضوع المعقّد . ومطروح على اللجنة المذكورة مقترحات كثيرة تستهدف تحسين النظام القانوني الحالي . وكان العمل الذي اضطلعت به اللجنة المخصصة هذا العام قيما بوجه خاص لأن الطريقة التي أجريت بها المداولات في ظل التوجيه الحكيم للسفير غارسيا موريتان ممثل الأرجنتين كانت أكثر اتساما بالطابع المنظم والمنهجي .

وفي رأينا أن المؤتمر ينبغي أن يعد صكوكا قانونية جديدة تعالج بطريقة شاملة ومتعددة الأطراف مسألة منع عسكرة الفضاء الخارجي .

ولذلك من الضروري أن نركّز على تحديد وبلورة تدابير محددة ، مع الاستفادة من الاقتراحات والمجالات المتّفق عليها . ولابد أن يسهم المناخ الدولي السائد حاليا في تحقيق هذه الاهداف الهامة ، ونحن نحث الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على دفع مفاوضاتهما الثنائية بقوة إلى الامام وعلى نحو مكثف بروح بنّاءة للحيلولة دون أن يصبح الفضاء الخارجي ساحة جديدة لسباق التسلح .

ونحن مقتنعون بأن مشروع القرار A/C.1/46/L.25 خطوة في الاتجاه الصحيح ونأمل أن يحظى بالتأييد التام لانه يتضمن عناصر أساسية لا جدال في أهميتها .

كما نغتنم هذه الفرصة لكي نعرب عن سرورنا للبيان الذي أدلى به ممثل فرنسا بالامس والذي أعلن فيه أن حكومته تولي اعتبارات ايجابية لامكانية التصديق على البروتوكول الاضافي الاول لمعاهدة حظر الاسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو) . وأملنا أن تتحول هذه الامكانية في القريب إلى حقيقة ، ايذانا بنهاية مرحلة هامة في تاريخ البروتوكولات الاضافية لمعاهدة تلاتيلولكو . ومن شأن ذلك أن يشكّل اسهاما هاما في خدمة الامن الاقليمي والعالمي .

السيد نيفروتو كامبيازو (ايطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

أود أن أدلي ببعض التعليقات بشأن المسائل التي يتناولها مشروع القرار A/C.1/46/L.4 الخاص بعقد معاهدة حظر شامل للتجارب النووية ومشروع القرار A/C.1/46/L.37 الخاص بالمفاوضات الثنائية المتعلقة بالاسلحة النووية ، نظرا لان هناك بعض المؤشرات الهامة التي يمكن استخلاصها من التطورات التي جرت مؤخرا جدا في إطار نزع السلاح النووي .

وقد رحبنا جميعا ، في تموز/يوليه الماضي ، بالاختتام الايجابي للجولة الاولى من المفاوضات الخاصة بمعاهدة خفض الاسلحة الاستراتيجية (ستارت) بوصفها نتاجا جوهريا لعملية تخفيض الترسانات النووية . وفي اعتقادي أنه لم يكن بالامكان وقتها تصور الاعلان الذي أصدره الرئيس بوش بعد ذلك في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، والاعلان الذي أعقبه من جانب الرئيس غورباتشوف . ويتحدى هذان الاعلانان قدرتنا ذاتها على تطويع تقييماتنا لهذه البيئة السياسية والاستراتيجية السريعة التطور .

ويمكن استخلاص التفسيرات المتفائلة والمتشائمة من هذه التطورات على حد سواء . والواقع أننا نستطيع أن نتأمل بفزع في الفجوات القائمة حاليا بين التخفيضات النووية المعلن عنها وحجم الترسانات النووية التي ما برحت موجودة في العالم وأن نخلص من ذلك إلى أنه لم يتغير شيء في الواقع . ونستطيع من ناحية أخرى أن نقارن بين الخطى السريعة التي تهيأ بها الفرص الجديدة والأسلوب المتباطئ الذي ساد مفاوضات نزع السلاح في الماضي ، وأن نجري تقييما نخرج منه بأن من يميلون إلى التفاؤل هم فيما يبدو الأكثر واقعية .

وبالرغم من أن حلف شمال الأطلسي قد أكد من جديد على ضرورة الاستمرار في الاعتماد على سياسة الردع النووي في الوقت الحاضر ، فقد قرر تطويع سياساته الاستراتيجية ، بما في ذلك المكوّن النووي ، لاحتياجات الأمن الأوروبي التي تغيرت تغيرات عميقة .

وأود أن أذكر في هذا السياق بأن وزراء دفاع معاهدة شمال الأطلسي الذين اجتمعوا في تاورمينا في ١٨ تشرين الأول/اكتوبر قد أكدوا أنه فيما يتعلق بأوروبا لم تعد هناك أي حاجة إلى القذائف التسيارية القصيرة المدى ذات القواعد الأرضية والمدفعية النووية . كما أعلنوا في نفس الوقت تخفيضا مجموعه ٨٠ في المائة من الأسلحة دون الاستراتيجية الموجودة حاليا في أوروبا . وتدل مجموعة الاقتراحات الرامية إلى تخفيض الامكانات النووية لحلف الأطلسي تخفيضا جذريا وإعادة هيكلتها على التغيير المثير في سرعة التحولات الجارية : بتطور حالة الأمن ستواصل إعادة النظر في الموقف والسياسة النوويتين .

وقد اعتمدت قمة الأطلسي التي عقدت اليوم لتوها في روما مفهوما استراتيجيا جديدا للحلف ، وهو يزيد من تقليل الاعتماد على المكوّن النووي في الحلف . ويمكن ملاحظة بوادر أخرى مشجعة في الإطار المتعدد الأطراف ، مثل اعلان الصين وفرنسا عن نيتهما في الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار ، وكذلك انضمام جنوب افريقيا وزامبيا وتنزانيا مؤخرا إلى المعاهدة . وتأمل ايطاليا أن تصبح معاهدة عدم الانتشار ركيزة عالمية دائمة للأمن والاستقرار الدوليين في عام ١٩٩٥ .

والواقع أن مسألة التجارب النووية مازالت مشكلة خلافية ؛ ومع ذلك ، يمكن ملاحظة بوادر مشجعة حتى بشأن هذا الموضوع ، فهناك مثلا التخفيض الكبير لحوالي ٦٠ في المائة من عدد التفجيرات النووية ، التي حدثت على مدى الاعوام الخمسة الماضية طبقا لمصادر موثوق بها .

ومما هو مسلّم به عموما في نفس الوقت أن العتبات التي حددتها معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية والعتبة التي حددتها معاهدة حظر التجارب النووية لم تعد تعبر عن احتياجات وواقع اليوم في مجال التجارب النووية . وبالتالي ، أصبحت مسألة امكانية التحقق من التفجيرات الجوفية تكتسب أهمية متزايدة . ونأمل في هذا الصدد أن تعالج الاجراءات المقبلة لمؤتمر نزع السلاح هذه المشكلات بمشاركة فريق الخبراء المخصص للاهتزازات الارضية معالجة تعتمد على مبادئ توجيهية حديثة .

ولم تعد الآمال العراض في اجراء تخفيض جذري في جميع الترسانات النووية في العالم تبدو متناقضة مع تحليلنا لما يمكن أن نعتبره اليوم هدفا واقعيا ينبغي السعي لتحقيقه .

وفي نفس الوقت ، مازالت المخاوف المتعلقة بخطر الانتشار ماثلة في أذهاننا ، في حين تظهر قضايا جديدة مثل المسألة الحيوية المتمثلة في تحديد الاسلحة النووية في الاتحاد السوفياتي والمشكلات التقنية والمالية المتعلقة بتدمير الاسلحة النووية ، وخاصة عندما تنتقل تدابير نزع السلاح من منظومات الايصال الاستراتيجية إلى الذخائر النووية التكتيكية .

وفي رأينا أنه يجدر اجراء تحليل متعمق للآثار التقنية المترتبة على الافكار المتعلقة باستخدام المواد القابلة للانشطار التي أصبحت متاحة بعد خفض الترسانات النووية ، والمتعلقة بإخضاع تلك المواد للرقابة .

ومن الضروري ، كما أعلن رئيس الوزراء اندريوتي اليوم في روما ، بذل جهود أخرى ضخمة من أجل احراز انجازات جديدة في مجال نزع السلاح ، بما في ذلك نزع السلاح النووي كمسألة لها الاولوية . ويبدو أن في الإمكان اقامة نظام للأمن الدولي تضعف فيه

سمة التسلح النووي . وقد آن الاوان للسعي في سبيل إجراء مناقشة تتسم بقدر أقل من المجابهة بشأن نزع السلاح النووي من خلال نهج بنّاء وأكثر واقعية .

وتنوي ايطاليا أن تؤيد مشروعي القرارين A/C.1/46/L.4 و A/C.1/46/L.37 انطلاقا من ذلك التقييم الايجابي لما تم انجازه حتى الآن وعلى أساس الآفاق المفتوحة أمامنا . وبالرغم من أننا لا نؤيد بالضرورة جميع الآثار المترتبة عليهما ، فإننا مقتنعون بأن الوقت قد حان لمحاولة تركيز انتباهنا على ما نعتبره جميعا تطورات واحتمالات ايجابية أكثر من التركيز على الخلافات المتبقية .

السيد كولينز (ايرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أبديت ، سيدي الرئيس ، في بيان أدليت به في وقت سابق من هذا الاسبوع ، ملاحظات فيها مديح لكم ولبلدكم الرائع . وثقة مني بأنها نقلت اليكم ، فإنني أشفق من تكرارها في هذه الجلسة .

أتكلم بوصفي أحد مقدمي مشروع القرار A/C.1/46/L.13 "اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معيّنة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الاثر" . وقد تولى ممثل السويد عرض مشروع القرار هذا أمس .

تعد الاتفاقية ، كما أشير من قبل ، علامة على التزام المجتمع الدولي بتطوير القانون الانساني الدولي في ميدان الاسلحة التقليدية .

ومن الواضح أن انضمام مزيد من الدول إلى الاتفاقية بحيث يمكن أن تغدو عالمية الطابع بحق يعد أمرا ذا أهمية كبرى . وفي هذا السياق أود أن أذكر بموقف وفدي المعروف تماما ، أي ، بأننا نؤيد الاقتراح الداعي إلى انشاء لجنة خبراء استشارية للتحقيق فيما يدّعي وقوعه من انتهاكات لبروتوكولات الاتفاقية . وفي اعتقادنا أن تلك اللجنة الاستشارية من شأنها أن تسهم في زيادة ثقة الدول بتنفيذ الاتفاقية ، وبالتالي يمكن أن تساعد على تدعيم الاتفاقية والنهوض بتحقيق عالمية التقيد بها . وإننا لنلاحظ ما تنص عليه المادة ٨ من الاتفاقية من امكانية تجديد نطاق الاتفاقية وبروتوكولاتها ومجال انفاذها ، ووضع معايير دولية اضافية تتصل بفئات الاسلحة التقليدية غير المشمولة بعد بتلك الاتفاقية وبروتوكولاتها .

ولقد حدد ممثل السويد عددا من فئات الاسلحة التي يمكن اخضاعها لمزيد من القيود المحددة . ويود وفدي أن يسترعي الانتباه بوجه خاص إلى تعليقات السويد على تكنولوجيا أشعة اللازر . كما يود وفدي أن يعرب عن تأييده للاقتراح الداعي إلى ايلاء اعتبار للكيفية التي يمكن بها معالجة موضوع أسلحة اللازر والتي أشار اليها ممثل السويد .

السيد أراوجو كاسترو (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أدلي ببيان موجز فيما يتصل بالبند ٥٠ المؤرخ في جدول الاعمال والمتعلق بالتوقيع والتصديق على البروتوكول الاضافي الاول لمعاهدة حظر الاسلحة النووية في أمريكا اللاتينية (معاهدة تلاتيلولكو) .

استمع وفد البرازيل باهتمام كبير للبيان الذي أدلى به عضو أمس ممثل فرنسا في اللجنة والذي أعلن فيه عن

"استعداد حكومة بلاده لأن تنظر بشكل جاد في التصديق على البروتوكول الاضافي الاول لمعاهدة تلاتيلولكو" . (A/C.1/46/PV.29 ، ص ١٨)

والبرازيل تحيط علما بارتياح بهذا الاعلان من جانب الحكومة الفرنسية .

إن البرازيل بتصديقها على معاهدة تلاتيلولكو عام ١٩٦٨ لم تكن تقصد بالطبع التخلي عن المتطلبات المنصوص عليها في المعاهدة كشرط لدخولها حيز النفاذ . ومن بين تلك المتطلبات ، المبينة في الفقرة ١ من المادة ٢٨ ، التصديق على البروتوكول الاضافي الاول من جانب الدول الاربع المسؤولة دوليا عن الاراضي الواقعة في منطقة تطبيق المعاهدة .

وفي تشرين الثاني/نوفمبر الماضي وقّع رئيسا البرازيل والارجنتين في فوز دو ايغواكو اعلانا مشتركا (A/45/809) أعلنا فيه قرارهما باعتماد النظام المشترك للمحاسبة والمراقبة المطبّق على جميع الانشطة النووية للبلدين ، وبالتفاوض مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية حول عقد اتفاق مشترك بشأن الضمانات يستمد أساسه من ذلك النظام . وأعلنا أيضا قرارهما بالقيام ، بعد ابرام اتفاق الضمانات مع الوكالة ، باتخاذ الاجراءات المناسبة للإنفاذ الكامل لمعاهدة تلاتيلولكو بالنسبة للبلدين بما في ذلك اجراءات استكمال نصها وتحسينه .

والتصريح الذي أدلى به الوفد الفرنسي أمس يعد ، في رأينا ، خطوة ايجابية جدا في عملية تهيئة الظروف للإنفاذ الاكمل لمعاهدة حظر الاسلحة النووية في أمريكا اللاتينية .

وقبل أن أختتم بياني ، أود أن أسجل حق وفدي في أن يدرس مشروع المقرر المتعلق باحتمال ادراج بند جديد على جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها القادمة وفي أن يعلّق ، إذا لزم الأمر ، على مشروع المقرر هذا الذي ورد ذكره في البيان الذي أدلى به أمس ممثل المكسيك في اللجنة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة الذي سيعرض مشروع القرار A/C.1/46/L.26 .

السيد بريكون (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يعرض وفد الولايات المتحدة اليوم مشروع القرار المقدم في إطار البند ٤٨ من جدول الاعمال المعنون "الامتثال لاتفاقات الحد من الاسلحة ونزع السلاح" والوارد في الوثيقة A/C.1/46/L.26 ، المؤرخة ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ .

إن مشروع القرار يماثل إلى حد كبير القرار الذي اتخذته الجمعية العامة عام ١٩٨٩ باعتباره القرار ١٣٣/٤٤ . وترد في منطوق المشروع الذي نحن بصدده فقرة جديدة ترحب بالدور الذي أدّته الامم المتحدة من أجل إعادة الهيبة إلى اتفاقات معيّنة متعلقة بالحد من الاسلحة ونزع السلاح ومن أجل ازالة الاخطار المحدقة بالسلم . ولقد أضيفت الفقرة الجديدة مراعاة للدور الحيوي الذي اضطلعت به الامم المتحدة هذا العام ، بناء على قرار مجلس الامن ، في السعي إلى معالجة الشواغل ذات الصلة بعدم الامتثال . وأدخلت على النص بعض التغييرات الاخرى لتعزيزه واستكماله .

لقد شهدنا خلال العامين الماضيين في اللجنة الاولى تحسنا كبيرا في المناخ السائد وإدراكا واسع النطاق لما للامتثال من أهمية حاسمة في عملية تحديد الاسلحة ونزع السلاح . ويُذكر أن القرارات المماثلة لمشروع القرار الذي نتولى عرضه اليوم اتخذت بتوافق الآراء في دورات الجمعية العامة الحادية والاربعين ، والثانية والاربعين ، والثالثة والاربعين والرابعة والاربعين . أما هذا العام فمن الشواهد الاخرى على تحسن المناخ تلك القائمة الطويلة التي تضم مقدمي مشروع القرار L.26 وهي قائمة تتجاوز الحدود الجغرافية السياسية وتشمل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اسبانيا ، استراليا ، استونيا ، ألمانيا ، أوكرانيا ، ايرلندا ،

ايسلندا ، ايطاليا ، البرتغال ، بلجيكا ، بلغاريا ، بولندا ، بيلاروس ، تركيا ، تشيكوسلوفاكيا ، الدانمرك ، رومانيا ، زائير ، ساموا ، السويد ، فرنسا ، فنلندا ، الكاميرون ، كندا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، لكسمبرغ ، المملكة المتحدة ، النرويج ، النمسا ، نيوزيلندا ، هنغاريا ، هولندا ، اليابان ، اليونان .

ومن دواعي غبطة الولايات المتحدة أن الامتثال لاتفاقات الحد من الاسلحة ونزع السلاح غدا بصورة قاطعة من الامور التي تشغل مجتمع الامم . ومن المهم كفالة امتثال كل طرف ولكن من المهم أيضا تبديد أي شكوك قد تساور الآخرين بشأن امتثال طرف ما . والثقة بالاتفاقات القائمة تشكل جزءا هاما في أساس اتفاقات المستقبل . أما عدم الامتثال فلابد أن يؤثر ، حتما ، تأثيرا عكسيا على امكانيات إبرام أي اتفاقات مستقبلا ، وكذا على الجهود الرامية إلى تعزيز السلم والأمن الدوليين . ومن ثم يعد الامتثال للاتفاقات القائمة شرطا جوهريا لبلوغ أهداف الامم المتحدة ومقاصدها الاساسية .

وتعتقد الولايات المتحدة أن اعتماد مشروع القرار هذا مرة أخرى بتوافق الآراء من شأنه أن يشكل تأكيدا مجددا قويا من جانب المجتمع العالمي لما يمثّله الامتثال لاتفاقات الحد من التسلح ونزع السلاح من أهمية حاسمة . ونحن ممتنون لهذا العدد الكبير من المشتركين في تقديم مشروع القرار هذا ، وندعو كل أعضاء اللجنة إلى ابلاء دعمهم الكامل له .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لامين اللجنة .

السيد خيرادي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أحيط اللجنة علما بأن البلدين التاليين قد أصبحا من بين مقدمي مشروعي القرارين الواردين قرين اسميهما : A/C.1/46/L.14 - جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ؛ و A/C.1/46/L.33 - هنغاريا .

تنظيم الأعمال

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أذكّر الأعضاء بأنه وفقا لبرنامج العمل ، ستمضي اللجنة إلى البت في المجموعة الأولى من مشاريع القرارات صباح غد ، الجمعة ، ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ .

وتنتقل اللجنة بعد ذلك إلى البت في مشاريع القرارات الواردة في المجموعة الثانية . ومع ذلك ، واتباعا لهذا الاجراء ، سنبقى على درجة مستصوبة من المرونة .

وأعتزم أن أنتقل بالقدر المستطاع من مجموعة إلى أخرى بشكل متعاقب بعد الانتهاء من البت في كل مجموعة .

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٥